العدد 3748 - السنة الثالثة عشرة
الخميس غرة محرم 1442 - الموافق 20 أغسطس 2020
Thursday 20 August 2020 - No.3748 - 13 th Year

«القوى العاملة»: لا صحة لحظر التحويل من مادة 22 إلى إقامة عمل مادة 18 لجميع الفئات

أكدت مديرة إدارة العلاقات العامة والإعلام، المتحدثة الرسمية باسم الهيئة العامة للقوى العاملة أسيل المزيد، أنه لم يصدر أي قرار من قبل الهيئة بشأن حظر التحويل من التحاق بعائل مادة 22 إلى إقامة عمل مادة 18 لجميع الفئات «أبناء وبنات وزوجات».
وأهابت المزيد، بالجميع الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية.

«التربية»: اعتماد توصيات إعادة قيد الطلبة المشطوبين في المرحلة الثانوية

الحربي: «التعليم عن بعد» ليس ترفاً بل خيار إستراتيجي وسنقيم التجربة

أكد وزير التربية وزير التعليم العالي د. سعود الحربي بدء الجهات المختصة في وزارة التربية اجراء تقييم فعلي لتجربة التعليم عن بعد التي انطلقت منذ فترة، موضحا أن التعليم عن بعد لم يعد وسيلة ترف وانما حاجة ملحة تفرضها متغيرات العالم.

وقال الحربي في مداخلة له بمنتدى نظمه معهد المرأة للتنمية والسلام: لقد تبين لنا جليا أن التعليم عن بعد لم يعد نوعاً من الثراء التقني بل هو واقع في ظل التطور التكنولوجي والمعرفي المتسارع وخيار استراتيجي في ظل الظروف الصحية الراهنة والتغيرات المناخية المستقبلية المفاجئة.

واختتم المنتدى بعدد من التوصيات منها تشكيل فريق مختص لإدارة التعليم في ظل الأزمات الطارئة يعتمد على الاختصاصات والمهارات والقدرات. ودعا الى اعتماد التعليم المدمج الذي يجمع بين التعليم التقليدي والالكتروني لتحقيق التنمية المستدامة وبناء المناهج التفاعلية وتزويد المؤسسات التعليمية بمتطلباتها، وكذلك الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في مجال التعليم عن بعد وتكييفها وبناء شراكات مع الأنظمة التعليمية العريقة في هذا المجال.

وزير التربية وزير التعليم العالي سعود الحربي

كما اوصى المنتدى بضرورة توحيد الجهود الخليجية والعربية لمجالات تطوير التعليم عن بعد، وتبادل الخبرات خصوصاً في مجال تطوير المناهج الالكترونية، ووضع خطة استراتيجية مرنة للتعليم تستجيب للتطورات وتخضع للتغييرات تبعا للظروف المحيطة، ومراعاة تحديث نظام التقييم في التعليم العام والعالي وفق معايير وأدوات إعداد المواد التعليمية التفاعلية لتتوافق مع تنمية مهارات القرن الواحد والعشرين.

وشدد على تطوير البنية التحتية التكنولوجية للمؤسسات التعليمية وتوفير كافة مستلزمات التعليم المدمج، مع الاستمرار بالتدريب المؤسسي لتهيئة كادر علمي وتقني بجودة عالية لديهم القدرة على التطوير ومواكبة سرعة العصر.

من ناحية أخرى اعتمد وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور سعود الحربي أمس التوصيات والمقترحات الخاصة بإعادة قيد طلبة المرحلة الثانوية "النقل والصف الـ12" المشطوبة أسماؤهم في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي الحالي "2019 2020-" ولديهم نسبة مئوية ودرجات امتحان نهاية الفصل الأول.

وقال وكيل وزارة التربية بالإنابة الوكيل المساعد للتنمية التربوية والأنشطة فيصل المقصيد في تصريح صحفي إن طلبة الصف الـ12 المشطوبين سيتم إعادة قيدهم في سجل الطالب وسيدخلون في بوابة الكويت التعليمية بمتابعة إدارة نظم المعلومات وذلك في إطار حرص (التربية) على مصلحة المتعلمين ومراعاة ظروفهم في ظل تداعيات جائحة كورونا المستجد (كوفيد 19).

وأضاف المقصيد أنه فيما يخص طلبة صفوف النقل في المرحلة الثانوية فسيطبق عليهم القرار الوزاري رقم 83 لسنة 2020 بشأن آلية استكمال العام الدراسي الحالي (2019 2020-).

وأفاد بأن عدد طلبة الصف الـ12 المشطوبين في الفصل الدراسي الثاني يبلغ 300 طالب وطالبة 85 منهم من التعليم العام وخمس طلاب في مدارس التعليم الخاص و215 طالبا من المعاهد الدينية ومراكز تعليم الكبار.

وذكر أنه فيما يخص المشطوبين في صفوف النقل بالمرحلة الثانوية فيبلغ عدد طلبة الصف العاشر في قطاع التعليم العام 172 طالبا وفي الخاص خمس طلاب وفي تعليم الكبار 94 طالبا أما طلبة الصف الـ11 للقسم الأدبي فيبلغ عددهم 34 طالبا في التعليم العام وأربعة طلاب من التعليم الخاص و26 طالبا من مراكز تعليم الكبار.

ولفت المقصيد إلى أن عدد طلبة الصف الـ11 (القسم العلمي) فيبلغ 17 طالبا في التعليم العام و10 طلاب في الخاص أما مراكز تعليم الكبار فيبلغ عددهم 15 طالبا.(

تتويجاً لجهود مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وتوجيهات رئيس الوزراء

«نزاهة» توقع مذكرة تفاهم مع «التحريات المالية» لمكافحة غسل الأموال

جانب من توقيع مذكرة التفاهم

وقعت الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" أمس، مذكرة تفاهم مع وحدة التحريات المالية الكويتية تتعلق بالتعاون المشترك وتبادل المعلومات في مجال مكافحة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب.

وقالت "نزاهة" في بيان صحافي إن المذكرة تأتي تتويجا للجهود التي تبذلها الهيئة والوحدة في مجال بناء تكامل الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية وتفعيلا لتوجيهات سمو الشيخ صباح الخالد، رئيس مجلس الوزراء مؤخرا خلال لقائه الجهات الرقابية.

وأوضحت أن سمو رئيس مجلس الوزراء أكد خلال اللقاء أن المرحلة الحالية تستوجب اعتماد نهج عملي في مواجهة الفساد تتكامل فيه كل الجهود والطاقات على نحو منظم يحقق التنسيق والتعاون بين الجهات الرقابية بما يكفل انتظامها ووحدتها في مواجهة آفة الفساد.

ولفتت إلى أن المذكرة التي تدخل حيز النفاذ بمجرد التوقيع عليها تهدف إلى إرساء إطار التعاون والتنسيق المستمر بين الطرفين وإلى تفعيل آلية تبادل المعلومات بشأن الخاضعين لقانون الهيئة والمكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية باعتبارهم من الفئات المعرضة للمخاطر وتتضمن تحديد نطاق المعلومات المتبادلة وآلية تبادلها واستخدامها في مجال التحريات وجمع الاستدلالات التي يجريها الطرفان في جرائم غسل الأموال.

يذكر أن قانون رقم 2 لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) نص في مادة رقم 22 على اختصاص الهيئة بتلقي البلاغات والشكاوى بشأن جريمة غسل الأموال.

وأسست وحدة التحريات المالية الكويتية وفقا للقانون (106) لعام 2013 ولها شخصية اعتبارية مستقلة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعمل بوصفها الجهة المسؤولة عن تلقي وطلب وتحليل وإحالة المعلومات المتعلقة بما يشتبه أن تكون عائدات متحصلة من جريمة أو أموال مرتبطة أو لها علاقة بها أو يمكن استعمالها للقيام بعمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب وفقا لأحكام هذا القانون.

أكد أنها تحاول النيل من سمعته بسبب مواقفه بالتصدي للجرائم التي مست أمن البلاد

الدعيج يتقدم بشكوى للنائب العام ضد عدد من الحسابات الوهمية

توجد خطة ممنهجة للتطاول على كل مؤسسات الدولة عبر الطعن في ذمم القيادات

المحامي العام المستشار محمد الدعيج

ضرورة التصدي لهذه الحسابات المشبوهة بكافة الوسائل القانونية لكشف هوية القائمين عليها

هذه الفئة وضعت نصب أعينها الانتقام من الدولة وهدم أركانها وتقويض أنظمتها

تقدّم المحامي العام بالنيابة العامة المستشار محمد راشد الدعيج، بشكوى للنائب العام ضد عدد من الحسابات الوهمية المشبوهة في مواقع التواصل الاجتماعي، مؤكدا أنها تحاول تشويه سمعته بسبب مواقفه بالتصدي للجرائم التي مست أمن البلاد أثناء عمله الحالي في النيابة العامة وإبان ترؤسه لمحكمة الجنايات في السنوات الماضية.

وأكد الدعيج في شكواه أنه يوجد خطة مدروسة ممنهجة للتطاول على كافة مؤسسات الدولة عبر الطعن في ذمم القيادات لتشويه سمعتهم بقصد خلط الأوراق، مشيرا إلى أن الفئة التي تقف خلف الحسابات الوهمية وضعت نصب أعينها الانتقام من الدولة وهدم أركانها وتقويض نظامها القضائي والاجتماعي والسياسي.

ودعا الدعيج إلى ضرورة التصدي لهذه الحسابات المشبوهة بكافة الوسائل القانونية المشروعة لكشف هوية القائمين عليها وملاحقتهم حتى الوصول إليهم أيًا كانوا وأينما وجدوا وتقديمهم إلى المحاكمة الجزائية لينالوا جزاءهم وليكونوا عبرة لغيرهم.

وهذا نص بيان الشكوى ..

نشرت إبان الفترة من (١ مايو) حتى (١٤ اغسطس) ٢٠٢٠ بعض الحسابات المشبوهة في مواقع التواصل الإجتماعي جملة من المشاركات تضمنت بث اشاعات واخبار كاذبة كان من شأنها المساس بنا والتشكيك في نزاهتنا.

إذ دأبت تلك الحسابات التي يقف خلفها ويديرها أشخاص مشبوهين وفارين من العدالة على خلق الافتراءات التي من شأنها النيل من سمعتنا بسبب مواقفنا بالتصدي للجرائم التي مست أمن البلاد أثناء عملنا الحالي في النيابة العامة وإبان ترؤسنا لمحكمة الجنايات في السنوات الماضية .

هذا وقد استمرأت هذه الحسابات – بالآونة الأخيرة – بالإساءة وفق خطة مدروسة ممنهجة تطاولت فيها على كافة مؤسسات الدولة عبر الطعن في ذمم القيادات محاولين تشويه سمعتهم قاصدين خلط الاوراق حتى بات كافة المسؤولين والقيادات بالبلاد فاسدين مفسدين .

ولا يخفى عليكم أن هذه الفئة الضالة التي تقف خلف تلك الحسابات الوهمية يزعمون الإصلاح بيد أنهم مفسدون بعدما وضعوا نصب أعينهم الانتقام من الدولة وهدم أركانها وتقويض نظامها القضائي والاجتماعي والسياسي عبر بث الإشاعات والأخبار الكاذبة لزعزعة أمن واستقرار الدولة وكل ما من شأنه الحط من هيبتها، ويسعون جاهدين لنشر ثقافة الإساءه والتشكيك بالذمم التي لم يعتد عليها مجتمعنا وهي ليست من شيمه ، وهدم القيم التي تربى عليها والذي لن يجد له صدى لدى أبناء الوطن الشرفاء .

إلا أن استمرار هذه الحسابات ومن يقف وراءها في استخدام هذه الأساليب قد بلغ حد يوجب معه التصدي لها بكافة الوسائل القانونية المشروعة التي تكشف عن هوية القائمين على هذه الحسابات الوهمية والمشبوهة ومن يديرها ويمولها . وملاحقتهم حتى الوصول إليهم أيًا كانوا وأينما وجدوا وتقديمهم إلى المحاكمة الجزائية لينالوا جزاءهم وليكونوا عبرة لغيرهم.

آملين من معاليكم التفضل باتخاذ ماترونه مناسباً وبالايعاز لمن يلزم بالتحري وضبط مصدر هذه الأخبار الملفقة ومن تعاون معهم أو ساعدهم بذلك ؛ وكذا بمتابعة من قام بإعادة إرسال تلك الأخبار الكاذبة وتناقلها في بعض مواقع التواصل الاجتماعي مثل " الواتساب – تويتر – سناب شات " بين الأفراد أو المجموعات سواء أكان ذلك بحسن أو بسوء نية مادام ذلك يسهم في انتشار تلك الإشاعات المغرضة ومما يعرض كل من تداولها للمساءلة القانونية ..

ذلك أن المادة رقم (١٥) في شأن جرائم أمن الدولة قد جرى نصها على العقاب بالحبس مدة لاتقل عن ٣ سنوات ولاتزيد عن ١٥ سنة كل من أذاع عمداً إشاعات كاذبة أو مغرضة حول الأوضاع الداخلية للبلاد وكان من شأن ذلك الاضعاف من هيبتها واعتبارها.

هذا فضلاً عن المادة (١٤٧) من قانون الجزاء والتي تعاقب بالحبس مدة لاتجاوز سنتين كل من أخل بالاحترام الواجب لقاض على نحو يشكك في نزاهته .

وفي عين السياق لايوهن من مسؤولية من يتذرع بحسن نية من قام بإعادة إرسال الأخبار الماسة بكرامة الأشخاص في مواقع التواصل الاجتماعي للتنصل من العقاب ذلك أن محكمة التمييز قد استقرت – على نحو مطرد – على مسؤولية الفاعل حتى وإن لم يكن هو مصدر الرسالة المسيئة أو منشئها وايا كان باعثه مادام قد أعاد إرسالها دون أن يتحقق من صحتها.

إذ قد صدرت عددا من احكام الحبس ضد بعض من أساء عمداً لأعضاء السلطة القضائية على نحو يشكك في نزاهتهم وأمانتهم ولم يجد هؤلاء نفعاً التذرع بحسن نواياهم .

وعليه نرفع إلى معاليكم ماتقدم بعد أن آلت الأمور إلى ماهي عليه من تجاوز سافر على الجسم القضائي للنيل من رجالاته من قبل هذه الفئة الباغية التي ترمي إلى غاية محددة وهي النيل من هذا المرفق لاستكمال أجندتهم المأمولة بتقويض النظم الأساسية في البلاد بطرق غير مشروعة ؛ إذ أن القيام بنشر الأكاذيب والاتهامات المرسلة – خاصة من خلال بعض الحسابات المستتره المشبوهة – تجاه أعضاء النيابة العامة ينطق بنفسه عن قيام نية الإضرار في سمعة هذا المرفق .

انخفاض عدد متلقي الرعاية في العناية المركزة إلى أقل من 100 للمرة الأولى

«الصحة»: 675 إصابة جديدة بـ«كورونا» والإجمالي 78.145 .. وتسجيل حالتي وفاة

د. عبدالله السند

أعلنت وزارة الصحة أمس تسجيل 675 إصابة جديدة بمرض كورونا المستجد (كوفيد- 19) خلال الـ24 ساعة الماضية ليرتفع بذلك إجمالي عدد الحالات المسجلة في البلاد إلى 78145 حالة في حين تم تسجيل حالتي وفاة ليصبح مجموع حالات الوفاة المسجلة حتى اليوم 507 حالات.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبدالله السند لـ "كونا" إن من بين الحالات السابقة التي ثبتت إصابتها حالات مخالطة لحالات تأكدت إصابتها وأخرى قيد البحث عن مصدر العدوى وفحص المخالطين لها.

وذكر ان الإصابات توزعت حسب المناطق الصحية بواقع 188 حالة في منطقة الاحمدي الصحية و148 حالة في منطقة الفروانية الصحية و115 حالة في منطقة الجهراء الصحية و114 حالة في منطقة العاصمة الصحية و110 حالات في منطقة حولي الصحية.

وبين أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة انخفض الى 96 حالة حيث كان عدد الحالات يوم امس 101 مشيرا الى ان المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها بمرض (كوفيد-19) وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 7867 حالة.

وأشار إلى أن عدد المسحات التي تم القيام بها خلال الـ24 ساعة الماضية بلغ 4811 مسحة ليبلغ مجموع الفحوصات 573251 فحصا.

وجدد السند الدعوة للمواطنين والمقيمين لمداومة الأخذ بكل سبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني موصيا بزيارة الحسابات الرسمية لوزارة الصحة والجهات الرسمية في الدولة للاطلاع على الإرشادات والتوصيات وكل ما من شأنه المساهمة في احتواء انتشار الفيروس.

وكانت وزارة الصحة أعلنت في وقت سابق أمس شفاء 528 إصابة خلال الـ24 ساعة الماضية ليبلغ مجموع عدد حالات الشفاء من مرض (كوفيد19-) 69771 حالة.